

## تفسير البحر المحيط

@ 207 @ وأصررن فامسكوهن إلى إيضاح حالهن ، وهذا قول يوجب فساد الترتيب ، فهو بعيد .  
وعلى هذه الأقوال يظهر للتكرار فوائد . وعلى قول قتادة والسدي : لا تكرار ، وكذلك لا  
تكرار على قول : مجاهد وأبي مسلم . .

وإعراب واللذان كإعراب واللاتي . وقرأ الجمهور : واللذان بتخفيف المنون . وقرأ ابن  
كثير : بالتشديد . وذكر المفسرون علة حذف الياء ، وعلة تشديد النون ، وموضوع ذلك علم  
النحو . وقرأ عبد الله : والذين يفعلونه منكم ، وهي قراءة مخالفة لسواد مصحف الإمام ،  
ومتدافعة مع ما بعدها . إذ هذا جمع ، وضمير جمع وما بعدهما ضمير ثنية ، لكنه يتكلف له  
تأويل : بأن الذين جمع تحته صنفا الذكور والإناث ، فعاد الضمير بعده مثنى باعتبار

الصنفين ، كما عاد الضمير مجموعاً على المثنى باعتبار أن المثنى تحتها أفراد كثيرة هي  
في معنى الجمع في قوله : { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا } {  
هَٰذَا لَنْ يَخْصِمَهُمَا لَإِخْتِصَامُوهَا } والأولى اعتقاد قراءة عبد الله أنها على جهة التفسير ،  
وأن المراد بالتثنية العموم في الزنا . وقرء واللذان بالهمزة وتشديد النون ، وتوجيه  
هذه القراءة أنه لما شدد النون التقى ساكنان ، ففر القارئ من التقائهما إلى إبدال  
الألف همزة تشبيهاً لها بألف فاعل المدغم عينه في لامه ، كما قرء : { وَلَا الضَّالِّينَ }  
{ وَلَا جَانٌّ } وقد تقدم لنا الكلام في ذلك مشبعاً في قوله : ولا الضالين في الفاتحة  
. .

{ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضْنَا عَنْ رِضْوَانِهِمَا } أي : إن تابا عن الفاحشة  
وأصلحا عملهما فتركوا أذاهما . والمعنى : أعرضوا عن أذاهما . وقيل : الأمر بكف الأذى  
عنهما منسوخ بآية الجلد . قال ابن عطية : وفي قوة اللفظ غض من الزنا وإن تابوا ، لأن  
تركهم إنما هو إعراض . ألا ترى إلى قوله تعالى : { وَأَعْرَضْنَا عَنِ الْجَاهِلِينَ } وليس  
هذا الإعراض في الآيتين أمراً بهجرة ، ولكنها متاركة معرض ، وفي ذلك احتقار لهم بسبب  
المعصية المتقدمة . انتهى كلامه . .

{ إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ عَلِيمٌ } أي رجاءاً بعباده عن معصيته إلى طاعته ،  
رحيماً لهم بترك أذاهم إذا تابوا . .

{ إِنَّ زَمَانَ تَوْبَةٍ عَلَيَّ وَلَا لِي بِهِمْ عِلْمٌ } أي رجاءاً بعباده عن معصيته إلى طاعته ،  
رحيماً لهم بترك أذاهم إذا تابوا . .  
{ إِنَّ زَمَانَ تَوْبَةٍ عَلَيَّ وَلَا لِي بِهِمْ عِلْمٌ } أي رجاءاً بعباده عن معصيته إلى طاعته ،  
رحيماً لهم بترك أذاهم إذا تابوا . .  
{ إِنَّ زَمَانَ تَوْبَةٍ عَلَيَّ وَلَا لِي بِهِمْ عِلْمٌ } أي رجاءاً بعباده عن معصيته إلى طاعته ،  
رحيماً لهم بترك أذاهم إذا تابوا . .

الاستعمال ؟ أم دلالة لها عليه ؟ وتقدم الكلام في التوبة وشروطها ، فأغنى ذلك عن إعادته .  
وقوله : إنما التوبة على الله هو على حذف مضاف من المبتدأ والخبر ، والتقدير : إنما قبول  
التوبة مترتب على فضل الله ، فتكون على باقية على بابها . وقال الزمخشري : يعني إنما  
القبول والغفران واجب على الله تعالى لهؤلاء انتهى . وهذا الذي قاله هو على طريق المعتزلة  
، والذي نعتقده أن الله لا يجب عليه تعالى شيء من جهة العقل ، فأما ما ظاهره الوجوب من  
جهة السمع على نفسه كتخليد الكفار وقبول الإيمان من الكافر بشرطه فذلك واقع قطعاً ،  
وأما قبول التوبة فلا يجب على الله عقلاً وأما من جهة السمع فتظافت طواهر الآي والسنة على  
قبول الله التوبة ، وأفادت القطع بذلك . وقد ذهب أبو المعالي الجويني وغيره : إلى أن هذه  
الطواهر إنما تفيد غلبة الظن لا القطع بقبول التوبة ، والتوبة فرض بإجماع الأمة ، وتصح  
وإن نقصها في ثاني حال بمعاودة الذنب ومن ذنب ، وإن أقام على ذنب غيره خلافاً للمعتزلة  
ومن نحا نحوهم ممن ينتمي إلى السنة ، إذ ذهبوا إلى أنه لا يكون تائباً من أقام على ذنب  
، وقيل : على بمعنى عند . وقال الحسن : بمعنى من ، والسوء يعم الكفر والمعاصي غيره سمي  
بذلك لأنه تسوء عاقبته .

وموضع بجهالة حال ، أي : جاهلين ذوي سفة وقلة تحصيل ، إذ ارتكاب السوء ، لا يكون إلا  
عن غلبة الهوى للعقل ، والعقل يدعو إلى الطاعة ، والهوى والشهوة يدعو إلى المخالفة ،  
فكل عاص جاهل بهذا التفسير . ولا تكون الجهالة هنا التعمد ، كما ذهب إليه الضحاك . وروي  
عن مجاهد لإجماع المسلمين : على أن من تعمذ الذنب وتاب ، تاب الله